تتعلق بتنمية التعاون ولاسيما في المجالات الاقتصادية

عرنوس يتسلم رسالة من نظيره البيلاروسي ويؤكد رغبة الحكومة بتعزيز التبادل التجاري من خلال مقايضة السلع

الوطن

تسلّم رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس أمس رسالة من رئيس وزراء جمهورية بيلاروس رومان غولوفتشينكو تتعلق بتنمية التعاون الثنائي بين البلدين وتوسيع آفاقه ولاسيما في المجالات الاقتصادية والتجارة البينية.

وسلّم الرسالة لرئيس الوزراء، سفير جمهورية بيلاروس بدمشق يوري سلوكا، حيث اعتبر المهندس عرنوس أن العلاقات التي تربط ما بين سورية وبيلاروس متينة وقائمة على المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين في مواجهة الضغوط والحصار.

وأكد المهندس عرنوس رغبة الحكومة السورية في تطوير علاقات التعاون في مختلف المجالات، وتعزيز التبادل التجاري من خلال مقايضة السلع والمواد المتوافرة في سوقي البلدين، مشدداً على اتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين الجانبين وفق برامج زمنية وآليات محددة، وضرورة تفعيل دور قطاع الأعمال في البلدين للقيام بمشروعات استثمارية مشتركة.

وأعرب رئيس مجلس الوزراء عن التقدير والشكر لجمهورية بيلاروس على وقوفها إلى جانب سورية في مواجهة تداعيات الزلزال وتقديمها المساعدات الإغاثية والطبية للمتضررين.

من جانبه أكد السفير البيلاروسي تصميم بلاده على تطوير وتوسيع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع سورية وإيجاد مختلف أنواع صيغ التعاون التي تخدم المصلحة المشتركة للبلدين.

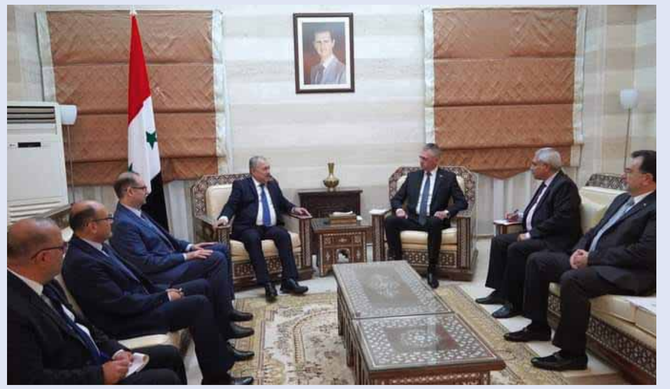

لا أسباب واضحة لارتفاع سعر صرف الدولار مجدداً

عضو في مجلس الشعب لـ«الوطن»: زيادة الرواتب والمعاشات قائمة وتبدأ من آب المقبل لكنها تتراوح بين ٦٠- ٧٠ بالمئة

عبد الهادي شباط

أكد عضو مجلس الشعب محمد زهير تبناوي في حديثه لـ«الوطن» أن زيادة (الرواتب والأجور والمعاشات) التي تم الحديث عنها مؤخراً قائمة وتتم دراستها، متوقعاً أن يتم إقرارها خلال الشهر الجاري وتطبيقها مع شهر آب المقبل.

ورجح تبناوي ألا تتجاوز قيمة الزيادة ٦٠-٧٠ بالمئة وأن تتم تغطية الكتلة المالية لهذه الزيادة عبر تعديل أسعار مبيع بعض مشتقات النفط (بنزين- مازوت) لأن قيمة الكتلة المالية لهذه الزيادة تشكل رقماً كبيراً خاصة أن قيم الأجور والمعاشات تمثل نسبة عالية في الموازنة العامة للدولة، مبيناً أن عدد العاملين في الجهات العامة (متقاعدين وعلى رأس عملهم وعسكريين) يتجاوز مليونين حسب الأرقام التي يتم تداولها.

واعتبر عضو مجلس الشعب أن زيادة قيم الأجور والمعاشات مسألة مهمة وضرورية خاصة مع حالة التضخم الأخيرة وتراجع سعر صرف الليرة أمام العملات الأجنبية حيث سجل سعر الصرف وفق النشرات الصادرة عن المركزي ٨٢٠٠ ليرة في حين يتجاوز السعر ذلك في السوق الموازية، من دون أن تكون هناك مبررات أو أسباب واضحة لارتفاع سعر صرف الدولار في السوق المحلية خاصة أنه وصلت للبلد كتلة جيدة من الحوالات بالقطع الأجنبي خلال فترة عيد الأضحى الماضي، مخففاً من احتمالات المضاربة في السوق المحلية على الدولار لأن معظم المنابع الأساسية لليرة السورية شبه مضبوطة، لكنه رجح احتمال ارتفاع الطلب على الدولار مؤخراً تبعاً لارتفاع معدل المستوردات أو التهريب.

وعن التمويل عبر المنصة وكثرة الملاحظات التي يسجلها قطاع الأعمال خاصة غرف التجارة والصناعة على آليات عملها أوضح أن هناك عدداً من الملاحظات تتم دراستها لكن لم يصدر حتى الآن شيء رسمي حول ذلك وأن الوضع المعيشي للمواطن اليوم لم يعد مقبولاً بأي شكل من الأشكال بسبب تدني الرواتب والأجور وضعف القوة الشرائية لليرة السورية وبسبب التصاعد الكبير في سعر الصرف، لكن هناك حالة قلق دائمة ترافق أي حديث عن زيادة الرواتب والأجور من ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية من شأنها امتصاص الزيادات على الأجور والمعاشات.

على حين يعتبر العديد من الاقتصاديين أن تغطية الكتلة المالية لزيادة الأجور والرواتب عبر رفع سعر المشتقات النفطية غير مقبول لانعكاس ذلك مباشرة على أسعار السلع والمواد في السوق وبالتالي تحمل المواطن هذه الزيادات وحلقة جديدة من التضخم.

أنواع رديئة من الذرة الصفراء في السوق ومؤسسة الأعلاف لا تشتري منها

رامز محفوظ

قال مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط إن المؤسسة باعت منذ بداية العام وحتى نهاية شهر حزيران الماضي حوالي ١٥٠ ألف طن من كافة المواد العلفية بقيمة وصلت لحدود ٢,٥ مليار ليرة، كما أنها اشترت خلال الفترة نفسها من العام ما يقارب ٢١١ ألف طن.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين شباط أن لدى المؤسسة مخازين من كل المواد العلفية تقدر بحوالي ١٥٠ ألف طن على حين أنه خلال العام الماضي لم يكن لدى المؤسسة مثل هذه الكميات في مستودعاتها.

ولفت شباط إلى أن المؤسسة افتتحت دورة توزيع مقننات علفية باستثناء الذرة الصفراء لكل أنواع الثروة الحيوانية وبكميات مضاعفة عن العام الماضي، ومن المقرر أن يتم افتتاح دورة توزيع جديدة مع بداية الشهر القادم.

وأشار إلى أن المؤسسة قامت ومنذ بداية الشهر الجاري بتأمين كافة احتياجات القطاع العام من مادتي كسبة الصويا والذرة الصفراء وذلك بعد قيام المؤسسة بشراء هاتين المادتين من تجار في السوق على حين أنها لم تستطع تأمين المادتين لجهات القطاع الخاص، لافتاً إلى أن المؤسسة تبيع الذرة الصفراء على سبيل المثال لجهات القطاع العام بسعر ٣٦٠٠ ليرة للكيلو على حين أن سعر مبيع الكيلو في السوق اليوم بحدود ٤ آلاف ليرة، موضحاً بأن هناك أنواعاً رديئة من الذرة الصفراء تباع في السوق ولا تشتري منها المؤسسة أبداً لكونها غير صالحة لتغذية الثروة الحيوانية.

وعن موعد بدء إنتاج الذرة الصفراء والكميات المتوقع إنتاجها، أوضح شباط بأن زراعة الذرة الصفراء بدأت منذ منتصف شهر أيار وهناك إقبال من الفلاحين على زراعتها هذا العام، متوقعاً أن يكون الإنتاج هذا العام أفضل من العام الماضي الذي بلغ في المناطق الواقعة تحت السيطرة بحدود ٥٠٠ ألف طن.

وبخصوص توفر المجففات الخاصة للذرة الصفراء عند بداية موسم إنتاج الذرة أكد مدير مؤسسة الأعلاف بأن القطاع الخاص يمتلك مجففات لكن ليس بالكميات المطلوبة ويحتاج للقطع الأجنبي كي يستورد مجففات جديدة.

وأوضح بأنه رغم الأزمة والحرب والحصار الاقتصادي على سورية استطاعت الخط الماضي إنتاج ٥٠٠ ألف طن من مادة الذرة الصفراء ومليوني طن من بقايا المحاصيل الخضرية ووفرت بذلك ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار كانت ستخصص للاستيراد، على حين أن إنتاج سورية من مادة الذرة لم يصل قبل الأزمة لحدود ٢٠٠ ألف طن.

هل نجح قانون الاستثمار في جذب الاستثمارات الخارجية.. وأين هي اليوم؟

دياب لـ«الوطن»: حجم الاستثمارات الأجنبية قليل ولم نصل إلى حجم استثمارات مُرضٍ

جلنار العلي

تحاول الحكومة بشكل دائم جذب الاستثمارات الخارجية والتشجيع على الاستثمار من خلال منح الكثير من التسهيلات، ولكن يبقى السؤال عن حجم هذه الاستثمارات الخارجية التي تمكنت الحكومة من جذبها، وهل هي مرضية؟ وما مقياس الرضا والنجاح بالنسبة للحكومة؟ والأهم من ذلك أين هذه الاستثمارات؟

مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن قانون الاستثمار رقم ١٨ استطاع جذب استثمارات نوعية، حيث وصل عدد الاستثمارات المستقطبة إلى ٦١ استثماراً، بقيمة ٢٠٠٠ مليار ليرة، نُفّذَ منها ١٣ مشروعاً بمجالات مختلفة كالطاقة المتجددة والصناعات الغذائية والكيميائية والأدوية والنسيجية، لافتاً إلى أن عدداً قليلاً من هذه الاستثمارات أجنبية، وذلك بسبب العقوبات الخارجية على الشركات وخوف المستثمر الأجنبي على رأسماله، متابعاً: «نحقق الغاية من قانون الاستثمار الجديد عندما نصل إلى حجم استثمارات جيد منفّذ على الأرض، ولكن إلى اليوم لم نصل إلى حجم استثمارات مرض، ولم نصل إلى مستوى طموحنا، ولكن على الرغم من جميع الصعوبات والحرب الاقتصادية فإن العملية الاستثمارية لم تتوقف بالمطلق، وتشهد كل يوم إجازات استثمار جديدة».

وفي السياق، أكد أن التعديلات التي صدرت على قانون الاستثمار الجديد أضافت قطاعين مهمين وهما قطاعا التطوير والاستثمار العقاري والنقل، ويتم العمل حالياً على التعليمات التنفيذية للقانون والتي تتم مشاركتها مع وزارة الأشغال العامة والإسكان لإزالة جميع المسببات التي كانت تعوق تنفيذ مشاريع التطوير العقاري، لافتاً إلى أن نجاح القانون يرتبط بآلياته التنفيذية المناسبة والمرنة ومقدار ما يجذب من مشروعات تُنفّذ على أرض الواقع.

ونفى دياب وجود أي تأخير بإصدار التعليمات التنفيذية للقانون بسبب الاختلاف الجذري على الآليات المنفّذة في السابق، لذلك يحتاج ذلك إلى مجموعة من الآليات تضاف إلى التعليمات التنفيذية، مثل تنظيم مهنة التطوير والاستثمار العقاري، وإصدار نظام خاص لمزاولة المهنة، ونظام آخر يحدد العلاقة بين المستثمر والمطور العقاري والجهة المسؤولة عن التنظيم العقاري، وهذا يتم العمل عليه حالياً لرسم مسار القانون بشكل مناسب.

من جهته، طرح أمين سر غرفة صناعة حلب رأفت شماع في تصريح لـ«الوطن» العديد من التساؤلات بعيداً عن الورقيات والقرارات لكون الاستثمار يجب أن يبنى على أرضية استثمارية مقبولة، ومن هذه التساؤلات: «هل تمتلك سورية اليوم بيئة استثمارية؟ ففي حال كانت تملك فإن أهم عامل استثماري بالنسبة للصناعيين هو الطاقة، فأين الطاقة؟ وقبل الحديث عن الاستثمار يجب النظر إلى المقياس التصديري المتمثل في التسويق الداخلي، فهل لدى سورية القوة الشرائية التي تتناسب مع الدخل ومع أنواع الاستثمارات التي سيجري تسويقها في الأسواق الداخلية؟ وهل هي قادرة على المنافسة مع الأسواق الخارجية من خلال الجودة والمواصفة والسعر وسرعة التسليم بشكل يتناسب مع العقود الموقعة ومع الواقع الداخلي في آن واحد؟».

ويرى شماع أن سورية بعيدة عن حجم الاستثمار الأمثل، وهي بطور الاستثمار المبدئي من خلال التعاون الذي يجري لتحسين البيئة الاستثمارية، فعندما يكون المستثمر الداخلي بخير فحتماً المستثمر الخارجي بخير أيضاً وليس هناك أي حاجة لدعوته للاستثمار وإنما سيقوم بذلك من تلقاء نفسه، متابعاً: «من خلال لقاءاتنا الخارجية نتطرق بشكل دائم لحث الصناعيين ليعودوا ويستثمروا في سورية، ولكن هل يوجد هناك انسيابية في تمويل المستوردات من ناحية تأمين المواد الأولية بشكل جيّد؟»، لافتاً إلى ضرورة تكاتف كافة الجهود لإيصال فكرة الاستثمار بشكل صحيح للمستثمر سواء كان داخلياً أم خارجياً من خلال تسهيل آليات تأمين المواد اللازمة للتصنيع، فمثلاً إلى اليوم لا يستطيع المستورد معرفة حجم الضريبة التي ستفرض عليه، فيجب اقتطاع الضريبة على المستورد قبل البدء بعملية الاستيراد، وذلك لمعرفة التكاليف بشكل واضح.

> صناعي لـ«الوطن»: بحاجة إلى ترتيب الأوراق لجذب المستثمرين

وطالب شماع بإعادة ترتيب الأوراق لجذب الاستثمارات من خلال بناء واقع صحيح وواضح، لافتاً إلى أن قانون الاستثمار جيد ولكن ماذا سيواجه المستثمر عند تطبيقه؟ لافتاً إلى ضرورة زيادة الملتقيات والاجتماعات والورشات لمخاطبة المستثمرين ومعرفة مطالبهم.

بعد التصديق على نظام مزاولة مهنة الهندسة المعلوماتية

نقيب المهندسين لـ«الوطن»: القرار مطلب للنقابة ويسهم في تنظيم مزاولة المهنة وفقاً لقوانين النقابة وأنظمتها

هناء غانم

أكد نقيب المهندسين الدكتور غياث قطيني أن قرار الحكومة باعتماد التصديق على نظام مزاولة مهنة الهندسة المعلوماتية هو مطلب النقابة ضمن مؤتمرها العام بدورته العادية الرابعة والأربعين الذي عقد مؤخراً وتعتبر الهندسة المعلوماتية من الأقسام الهندسية المهمة لأنها تربط بين الاختصاصات الهندسية والمجتمع لتقديم أفضل الحلول التي تسهم في تحسين جودة الحياة من خلال دعم سياسة التحول الرقمي في سورية والمساهمة في بناء وتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية.

وبين القطيني أن الهندسة المعلوماتية تستخدم المبادئ العلمية وتطبيقاتها لتصميم وتنفيذ الحلول التي تهدف إلى تطوير المنظومات البرمجية وتشغيلها وصيانتها وضمان النفاذ إلى البيانات، كما تهدف إلى أتمتة المؤسسات وتقديم الحلول الشبكية المناسبة لربط الحواسب بما يحقق الكفاءة في عملها.

وبين أن التصديق على نظام المزاولة هو تعريف المهندس بالمهندس الذي يحمل إجازة في الهندسة المعلوماتية أو ما يعادلها من أحد اختصاصاتها الفرعية التالية – على سبيل المثال لا الحصر –: هندسة البرمجيات، الشبكات الحاسوبية ونظم التشغيل، الذكاء الصنعي، أمن المعلومات والأمن السيبراني، هندسة المعطيات.

وحول أهداف نظام مزاولة المهنة لقسم الهندسة المعلوماتية وضرورتها قال: إنها تساهم في تنظيم مزاولة مهنة الهندسة المعلوماتية وفقاً لقوانين وأنظمة النقابة، مؤكداً أن هناك شروطاً ومجالات تحدد ممارسة مهندس المعلوماتية لمهنته.

كما أنها توضح واجبات مهندس المعلوماتية وتحديد مسؤولياته في مختلف ميادين ممارسة المهنة.

وذكر قطيني أن العلاقة المهنية لمهندس المعلوماتية بالآخرين مبنية على أسس واضحة، هدفها الأساسي ضمان حقوق مهندس المعلوماتية والأفراد والجمعيات والشركات والمؤسسات وجهات الدولة الأخرى في نطاق ممارسة المهنة.

وحدد قطيني مجالات مزاولة مهنة عمل المهندس المعلوماتي بما يلي: (الدراسات- التدقيق- الإدارة- الإشراف- التعليم الهندسي- التنفيذ- التشغيل والصيانة- البحث العلمي- وتقديم الخبرة والاستشارات للمشاريع المتعلقة بتقانة المعلومات).

وتضمن نظام المزاولة واجبات وحقوق مهندس المعلوماتية بالشكل الذي يسهم بتطورهم المهني ورفع مستوى جودة أعمالهم وتوفير البيئة المناسبة للارتقاء بأعمالهم وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة.

من الجدير ذكره أن وزارة الأشغال العامة والإسكان أصدرت قراراً يقضي باعتماد نظام مزاولة مهنة (الهندسة المعلوماتية)، الذي يتيح إدراج هذه المهنة ضمن قائمة تصنيفات نقابة المهندسين لكونها لم تكن موجودة سابقاً.

وحول القرار كان وزير الأشغال العامة والإسكان قد ذكر أن قسم الهندسة المعلوماتية من الأقسام المهمة جداً في العمل الموسساتي، لكونه يربط بين الاختصاصات الدراسية وواقع المجتمع ويقدم أفضل الحلول لتحسين جودة الخدمات من خلال دعم مشروع التحول الرقمي الحكومي في سورية وتأمين خدمات الحكومة الإلكترونية، وصولاً إلى أهداف التنمية المستدامة، ولذلك من الضروري وجودها ضمن تصنيفات المهندسين في النقابة.